A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الحادية والثلاثون

روما، 9 – 13 يونيو/ حزيران 2014

حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم والتقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

موجز

تقدم هذه الوثيقة ملخصاً للتحاليل بشأن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 (المدونة) والصكوك ذات الصلة، من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، منذ آخر تقرير رفع إلى لجنة مصايد الأسماك في المنظمة عام 2012. وهي تستعرض دور المطبوعة الرئيسية "تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم"، التي تصدر كل سنتين، لمساندة صانعي القرارات في عملهم بشكل عام والمنظمة بشكل خاص، وتلفت الانتباه إلى بعض الرسائل المحددة بشأن الحالة الراهنة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجاهات والتوقعات الأخيرة المتصلة به. وتتم معالجة أيضاً الجوانب المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والتطورات بشأن القضايا المتعلقة بالسلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك، وتدابير مكافحة القرصنة، فضلا عن إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع. ويرد الإجراء المقترح من قبل اللجنة في النقاط أدناه.

إن اللجنة مدعوة إلى:

- إبداء ملاحظاتها على دور المنظمة في رفع التقارير عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

MK055/A

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: http://www.fao.org/cofi

وعن أفضل الطرق التي يمكن من خلالها للجنة مصايد الأسماك أن تساهم في ذلك وأن تستفيد منه؛

- إبداء ملاحظاتها على مدى خدمة مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لهذا الدور وكيف يمكن تحسينه؛
- إعطاء توجيهات حول عمل المنظمة في المستقبل في هذا المجال؛
- ملاحظة التحسن الجذري في معدل الاستجابة للاستبيان، وتشجيع الأعضاء على الحفاظ وعلى تحسين التزامهم في الاستجابة للاستبيان لغرض التقارير اللاحقة؛
- تقديم المشورة بشأن استعراض محتويات الاستبيان المتعلق بالمدونة ومواصلة تطوير نظام ذات صلة على شبكة الإنترنت، مع مراعاة الفقرة 48؛
- ملاحظة التقدم المحرز في تنفيذ المدونة ومعالجة الثغرات والقيود التي تم تحديدها في مختلف مكونات المدونة والصكوك ذات الصلة؛
- إعطاء توجيهات بشأن كيفية مواصلة توسيع نطاق تنفيذ المدونة وتعميقه؛
- ملاحظة التطورات بشأن حالة وتنفيذ الصكوك الدولية والجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- ملاحظة التقدم المحرز في ما يتعلق بالسلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية؛
- ملاحظة التقدم المحرز وتقديم المشورة بشأن كيفية تسريع وتوسيع نطاق التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

الجزء الأول

حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

1- لطالما تم إصدار مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم ونشره مباشرة قبل دورة لجنة مصايد الأسماك. وإقراراً بأهمية موضوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم بالنسبة إلى عمل اللجنة، تقرر لأول مرة تخصيص بند من جدول أعمال الدورة الثلاثين للجنة لهذا الموضوع.

2- وتسعى هذه الوثيقة إلى (أ) النظر في دور مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لمساندة صانعي القرارات في عملهم بشكل عام والمنظمة بشكل خاص؛ (ب) عرض معلومات أساسية في مطبوع سنة 2014 بشأن الحالة الراهنة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجاهات والتوقعات الأخيرة المتصلة به.

3- وإن الغاية الأولى لهذا لمطبوع هي توفير أداة مفيدة لتيسير التوصل إلى نظرة شاملة وموضوعية وعالمية لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولا سيما القضايا الناشئة. وسيكون مطبوع سنة 2014 الإصدار الحادي عشر في هذه السلسلة التي تصدر كل سنتين والتي استُهلّت في سنة 1994.

دور وتأثير مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

4- في الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك، ذُكر تأثير وفائدة وتقييم المطبوعات السابقة لحالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم. وبناء على الاستعراضات المذكورة، قامت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بإجراء تحليل معمق حول تأثير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، بالشراكة مع جامعة دالهوزي هاليفاكس نوفا سكوشا Halifax Nova Scotia، كجزء من مشروع من ضمن مبادرة[1] "معلومات بيئية: الاستخدام والتأثير"، والتي من المخطط أن يتم إصدار تعميم للمنظمة من أجلها في عام 2015.

5- كما ذكر في استعراض أجري في يوليو/ تموز 2013 [2]، تشير المؤشرات الأولوية إلى وجود اهتمام واضح ومتزايد في حالة الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، حسبما يقاس من وسائل الإعلام وتحليل الاستشهادات، فضلا عن الحركة على الإنترنت.

6- عموماً، نمت التغطية الإعلامية حول الإصدارات الأخيرة. فبالنسبة لإصدار 2012، وصل تعقب الأخبار والتغطية الإعلامية على الإنترنت إلى ما يقارب 385 تقريراً في مختلف لغات المنظمة في الأيام التي تلت إطلاق تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، مع حوالي 60 منها بين مخرجات الأنباء رفيعة المستوى، فضلا عن عشرات المقابلات الإذاعية والتلفزيونية بمختلف اللغات. وقد كان لوسائل الإعلام الاجتماعية، التي استخدمت

[1] أنظر http://eiui.ca/.

[2] فارمر ت. ولي ج. 2013، التحقيق في زيادة أهمية سياسة المعلومات العلمية البحرية (خاصة المؤلفات غير المعلنة) من خلال التعاون المتعدد الشركاء. دراسة حالة: حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم – الوصول والاستخدام. (غير منشور).

للمرة الأولى مع طبعة 2012، صدى قويا مع الجمهور عبر الإنترنت، مما أدى إلى انتشار واسع لرسائل ومعلومات خاصة واردة في وثيقة حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم.

7- لقد كشف تحليل أولي لمحتوى تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم [3]، 454 6 اقتباسا فريدا لجميع إصدارات التقرير، مع زيادة واضحة مع مرور الوقت عندما يتم تصنيف طبعات التقرير بحسب الإصدار. وهناك اختلاف واسع في المصادر والناشرين، مما يشير إلى استخدام واسع ومتنوع للمعلومات في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم. وفي محاولة لقياس تأثير التقرير على السياسات، كشف التحليل مجموعاً أولياً وصل إلى 232 مصدراً في سياقات السياسة.

8- ازدادت الحركة على شبكة الإنترنت مع صدور كل طبعة جديدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى مقاييس وتتبع أفضل وكذلك إلى انتشار استخدام الإنترنت كمصدر رئيسي للمعلومات. ومما لا يثير الدهشة، أن الحركة نحو الطبعات القديمة تتناقص تدريجيا مع إصدار الطبعات الجديدة لتقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، غير أن بعض الموضوعات المحددة التي تم تغطيتها تظل موضع الزيارة مع مرور الوقت. ويوفر ذلك مؤشرا قويا حول المواضيع التي تتابع اكتساب الاهتمام.

9- بينما يجذب قسم اللمحة العامة اهتماما أكبر من معظم الأقسام الأخرى، تكشف عمليات البحث أن هناك عطشا للمعلومات بشأن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وكذلك اهتماما ملحوظا بمؤشر المنظمة لأسعار السمك، الذي ذكر لأول مرة في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم في عام 2010. وبالنسبة لطبعة 2012، فإن المحتوى الذي ولد أكبر قدر من الاهتمام، كان النمو في تربية الأحياء المائية كمصدر للغذاء جنبا إلى جنب مع حالة مخزونات مصايد الأسماك البحرية.

بعض المعلومات الأساسية في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم 2014

10- لقد كان الانتاج العالمي للصيد الطبيعي البالغ 93.7 مليون طن في عام 2011، ثاني أكبر إنتاج حتى الآن. ولا ينبغي أن ترفع هذه النتائج التوقعات بزيادة كبيرة في الصيد. بل إنها تمثل استمرارا للوضع المستقر عموما الذي ذكر سابقاً. وفي عام 2012، استأنف نمو صيد التونة والأسماك الشبيهة وسجل رقما قياسيا جديدا بأكثر من 7 ملايين طن، وحقق إنتاج صيد أنواع الأربيان رقما قياسيا جديدا إذ بلغ 3.4 مليون طن.

11- بلغ الانتاج العالمي للصيد الطبيعي في المياه الداخلية 11.6 مليون طن في عام 2012. وبالرغم من أن هذا الاتجاه التصاعدي يبدو مستمراً، فإن حصته في الانتاج العالمي للصيد الطبيعي لا تتجاوز 13 في المائة.

12- بلغ الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية ذروة أخرى بلغ 90.4 مليون طن (بمعادلها من الوزن الحي) في عام 2012 (144.4 مليار دولار أمريكي)، بما في ذلك 66.6 مليون طن من الأطعمة السمكية (137.7 مليار دولار أمريكي)

[3] أدفيك، ف. 2013. قياس واستخدام التأثير: تقييم للتقرير الرئيسي للمنظمة عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم. 73صفحة. (غير منشور).

و23.8 مليون طن من الطحالب المائية (معظمها من الأعشاب البحرية، 6.4 مليار دولار أمريكي). وساهمت الأطعمة السمكية المستزرعة بنسبة 42.2 في المائة من إجمالي 158 مليون طن من الأسماك التي تنتجها المصايد الطبيعية (بما في ذلك الاستخدامات غير الغذائية) وتربية الأحياء المائية في عام 2012. وتوسع إنتاج الأطعمة السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم بمعدل سنوي قدره 6.2 في المائة في فترة 2000–2012، ببطء أكثر مما كان عليه في الفترات 1980 – 1990 (10.8 في المائة) و 1990 – 2000 (9.5 في المائة). وتمثل آسيا حوالي 88 في المائة من إنتاج تربية الأحياء المائية في العالم من حيث الحجم.

13- من حيث سبل المعيشة، يشكل قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرا للدخل والمعيشة لملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وتشير أحدث التقديرات إلى أن 58.3 مليون شخص كانوا يعملون في القطاع الأولي لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية في عام 2012. ولا تزال المعلومات المقدمة إلى المنظمة تفتقر إلى التفاصيل الكافية للسماح بتحاليل كاملة بحسب نوع الجنس، ولكن استنادا إلى البيانات المتاحة، من المقدر بوجه عام، أن النساء يشكلن أكثر من 15 في المائة من جميع الأشخاص الذين يعملون مباشرة في قطاع مصايد الأسماك الأولي في عام 2012. وتجاوزت نسبة النساء 20 في المائة للصيد في المياه الداخلية ويعتبر أكثر أهمية – ربما تصل النسبة إلى 90 في المائة – في الأنشطة الثانوية، مثل التجهيز والتوزيع. وتقدر المنظمة أنه عموما، توفر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية سبل عيش 10 إلى 12 في المائة من سكان العالم.

14- استجابة لطلب في الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك، ينظر استعراض موارد مصايد الأسماك البحرية في طبعة عام 2014 من حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، فيما إذا كان يتم صيد المخزونات بمستويات مستدامة أم لا. وكانت المنظمة قد صنفت المخزونات كغير مستغلة بالكامل، ومستغلة بالكامل، ومستغلة استغلالاً مفرطاً. وتبين الدراسة أن نسبة المخزونات التي تم صيدها ضمن مستويات مستدامة من الناحية البيولوجية أظهرت اتجاها متناقصا، بانخفاض من 90 في المائة في عام 1974 إلى 71.2 في المائة في عام 2011. وبالتالي، في عام 2011، قدر أن 28.8 في المائة من مخزونات الأسماك قد تم صيدها بمستوى غير مستدام من الناحية البيولوجية وبالتالي صيد مفرط. ومن إجمالي المخزونات التي تم تقييمها في عام 2011، شكلت المخزونات التي تم صيدها بالكامل 61.3 في المائة وتلك التي يتم صيدها بالكامل 9.9 في المائة.

15- وعموماً، تم التوصل إلى مستويات قياسية جديدة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على مدى العامين الماضيين. وتشكل الأسماك إحدى السلع الغذائية الأكثر تداولا في جميع أنحاء العالم. وقد توسعت تجارة الأسماك بشكل كبير في العقود الأخيرة، بما أن القطاع يعمل في بيئة العولمة على نحو متزايد. ووصل حجم التجارة إلى ذروة في عام 2011 بلغت 129.8 مليار دولار أمريكي، لينخفض بشكل طفيف في عام 2012 إلى 129.2 مليار دولار أمريكي. وتختلف أذواق وتفضيلات المستهلكين بالنسبة للأسماك والمنتجات السمكية، مع تلبية الأسواق لطلبات على السلع تتراوح من الحيوانات المائية الحية إلى مجموعة متنوعة من المنتجات المصنعة. وفي عام 2012، بلغت كمية الأسماك والمنتجات السمكية المصدرة للاستهلاك البشري 76 في المائة.

16- تستمر البلدان النامية في لعب دور متزايد في تزويد الأسواق العالمية، وقد شكلت 61 في المائة من جميع صادرات الأسماك من حيث الكمية، و54 في المائة من حيث القيمة، في عام 2012. وقد بلغت إيرادات التصدير الصافية الخاصة بالبلدان النامية (الصادرات ناقص الواردات) 35.3 مليار دولار أمريكي، وهي أعلى من إيرادات المنتجات الزراعية الأخرى مجتمعة، بما في ذلك الأرز واللحوم والحليب والسكر والموز.

17- اقترحت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها الأخيرة، أن يتم ادراج قسم محدد بشأن تنفيذ المدونة في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم. ويتعلق أكبر قسم من المطبوعة بصورة غير مباشرة بتنفيذ الممارسات الجيدة بما يتماشى مع المدونة. ومع ذلك، فإن القسم الخاص الحالي هو أول ما سيصبح ربما سمة منتظمة.

18- وتغطي بعض الإصدارات من حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2014 مجموعة واسعة من المواضيع. وتبحث في مصايد الأسماك الصغيرة في كيفية تعزيز الدور الهام لمنظمات الصيادين، فضلا عن السبل للحد من الفاقد بعد الصيد. وتؤكد الوثيقة كيف أن تربية الأحياء المائية يمكنها أن تسهم في تحسين التغذية، لا سيما بالنظر إلى فوائد استهلاك المنتجات السمكية. وتشدد أيضا على الحاجة إلى نهج متعدد التخصصات لإدارة المصايد الداخلية. كما أنها تدرس صون أسماك القرش وإدارتها. ومع الاعتراف بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لا يزال تهديداً عالمياً لمصايد الأسماك، سيكشف تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم نهجاً رئيسية لمكافحة هذا الصيد. ويقدم مفهوم "الحصاد المتوازن" الذي يشير إلى استراتيجية الإدارة التي تهدف إلى توزيع ضغط الصيد (الوفيات)، على جميع المستويات الغذائية لضمان الحفاظ على العلاقات الغذائية عبر الأنواع والأحجام.

19- تتضمن بعض المعالم البارزة ما يلي: استهلاك الأسماك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كما تم قياسه في المسوح الأسرية؛ العناصر الرئيسية للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والغابات ومصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي الوطني لقطاع مصايد الأسماك؛ والانتقال من الأسماك المنخفضة القيمة لعلف مركب في الاستزراع في الأقفاص البحرية في آسيا التحديات والفرص في الاستفادة من منتجات مصايد الأسماك.

20- بناءً على الفصل بشأن الأسماك في وثيقة آفاق الزراعة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في الطبعة السابقة، يستعرض قسم التوقعات في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2014، العرض والطلب المتوقعين للأسماك، للعقود القادمة. كما يناقش الافتراضات المستخدمة والقضايا التي قد تهدد قدرة القطاع على تلبية الطلب على الأسماك في المستقبل، والشروط المسبقة للمجتمع الدولي حتى يتمكن من مواجهة التحديات. ومع التركيز على الدور الخاص لتربية الأحياء المائية في المساهمة بشكل كبير في الطلب المستقبلي على الأسماك، يختتم القسم مع رسالة قوية بأنه من المطلوب أن تكون هناك حوكمة جيدة لضمان النمو المستدام والتوزيع المنصف للمنافع.

الجزء الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

المقدمة

21- ينص البند 4 من المدونة، من بين أمور أخرى، على أن تقدم المنظمة تقاريرها إلى لجنة مصايد الأسماك حول تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو تاسع تقرير تعده الأمانة من أجل اللجنة وهو يرد في ثلاث وثائق – الجزء الثاني من هذه الوثيقة (COFI/2014/2)، و (COFI/2014/Inf.15)، و (COFI/2014/SBD.1). والمعلومات الواردة في هذا التقرير جاءت من الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية والأمانة.

22- شجعت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها الثلاثين، الأعضاء على الرد على الاستبيان بشأن تنفيذ المدونة، كما أيدت رفع التقارير عبر شبكة الإنترنت لأغراض الاستبيان. كما أيدت اللجنة جمع مزيد من المعلومات عن الجهود الإقليمية المبذولة لتنفيذ المدونة بالاستناد إلى مراجعة مضمون الاستبيانات الموجهة إلى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، مع اعتماد التقارير المرفوعة عبر شبكة الإنترنت بالنسبة إلى تلك الأجهزة.

23- في عام 2013، وضعت الأمانة العامة استبيانا [4] مصمما خصيصا على شبكة الإنترنت للأعضاء (في لغات المنظمة الرسمية الست) وللأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، جنبا إلى جنب مع قاعدة بيانات ونظام معلومات ذات صلة يتضمن في ثناياه أدوات لإدارة ومعالجة البيانات، مفيدة في عمليات التحليل والرصد. ويمكن دخول نظام الاستبيان على الانترنت من خلال بوابة مخصصة على صفحة المنظمة باستخدام أسماء المستخدمين وكلمات السر الفريدة، وهي تلبي متطلبات السرية اللازمة والأمن وسهولة الاستخدام. وفي حين ظلت محتويات الاستبيان لأعضاء المنظمة دون تغيير تقريباً، فإن محتويات استبيانات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية قد تغيرت بشكل كبير، بإدخال عملية إعداد للتقارير معيارية وأكثر كفاءة.

24- بالنسبة لتقرير عام 2014، 96 عضوا [5] (49 في المائة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة [6]) أجابوا على الاستبيان[7]، مما يشكل زيادة 71 في المائة في معدل الاستجابة مقارنةً بعام 2012. وهناك تسعة من الأعضاء الذين

[4] www.fao.org/fishery/topic/166326/en.

[5] استجاب الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأسئلة 18 و19 و20 و32 التي تتعلق بدمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية ورفع الأعلام و/أو الترخيص لسفن الصيد للعمل في أعالي البحار.

[6] في هذا التقرير، الإشارة إلى "الأعضاء" تتعلق بأعضاء المنظمة الذين ردوا على الاستبيان والذين تم أخذ ردودهم بعين الاعتبار في إعداد التقارير.

[7] تم توزيع الاستبيان على الدول الأعضاء في المنظمة، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية عن طريق البريد الإلكتروني من خلال نظام معلومات الاستبيان للمدونة في 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2013. وقد أرسلت أربع تذكيرات "للتسجيل" وأربعة "للتسليم" بين 6 نوفمبر/ تشرين الثاني و 13 ديسمبر/ كانون الأول 2013. وأرسل إخطار إضافي في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2013 لتمديد الموعد النهائي من 20 ديسمبر/ كانون الأول 2013 إلى 15 يناير/ كانون الثاني 2014. وقد وردت استبيانات كاملة عن طريق البريد الالكتروني من بوليفيا وبيرو وجمهورية غيانا بعد انقضاء الموعد النهائي؛ ولم تقدم هذه الاستبيانات من خلال النظام على الانترنت والمعلومات المدرجة فيها لم ترد في التحليل.

قدموا تقريراً هذا العام الذين لم يقدموا استبيانا في الماضي، و 8 أعضاء قدموا تقارير هذا العام للمرة الأولى منذ 2002. وإن أكبر زيادة في معدل الاستجابة (أكثر من ثلاث مرات) كان لمنطقة أفريقيا (25 عضوا) ومنطقة جنوب غرب المحيط الهادئ (9 أعضاء) اللتين كان لديهما أدنى معدلات استجابة من قبل. وقد تم الحصول على زيادة كبيرة في معدل الاستجابة أيضا لجميع أقاليم المنظمة الأخرى، باستثناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللتين حافظتا على معدل استجابة فوق 50 في المائة.

25- لقد زاد معدل الاستجابة للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية بنسبة 60 في المائة و175 في المائة على التوالي، منذ آخر مرة في عام 2012، مع ما مجموعه 24 جهازا إقليميا لمصايد الأسماك [8] و 11 منظمة غير حكومية[9] أكملوا الاستبيان على شبكة الإنترنت.

26- تعرض هذه الوثيقة النتائج الرئيسية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة على أساس الردود على الاستبيان من قبل أعضاء منظمة الأغذية والزراعة، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية. وترد في وثيقة المعلومات التكميلية (COFI/2014/Inf.15)، تحليلات مفصلة للمعلومات المقدمة، وخاصة بشأن أنشطة وتطبيقات المدونة على المستوى القطري، وكذلك أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية. والجداول الإحصائية التي تلخص ردود الأعضاء متوفرة على موقع لجنة مصايد الأسماك على شبكة الإنترنت [10]، وعند اللجنة كوثيقة معلومات أساسية (COFI/2014/SBD.1) يتعين قراءتها بالاقتران مع وثيقة المعلومات.

الإجراءات التي اتخذتها المنظمة لدعم تنفيذ المدونة

27- تدعم المنظمة تنفيذ المدونة بطرق مختلفة، بما في ذلك عن طريق أنشطة البرامج العادية والميدانية. وتقوم المنظمة بشكل منتظم بأنشطة موجهة أخرى لدعم تنفيذ المدونة، بما في ذلك حلقات عمل إقليمية ووطنية لتعميق تنفيذ المدونة، وكذلك العمل الجاري لإعداد خطوط توجيهية فنية، وترجمة بعض الخطوط التوجيهية والمساعدة في وضع خطط العمل الوطنية.

28- استجابة لتوصية من التقييم المستقل لدعم المنظمة لتنفيذ المدونة المستكملة في عام 2012، التزمت المنظمة بالانخراط في تطوير ودعم أكثر استراتيجية وأولوية لتنفيذ المدونة، وتحسين التواصل، وتحديد أوثق بين العمل المعياري والعمل التشغيلي بما في ذلك تطوير القدرات وزيادة في الاهتمام بالأبعاد البشرية.

[8] APFIC, CACFISH, CCAMLR, CCSBT, COFREMAR, EIFAAC, FFA, GFCM, IATTC, ICCAT, ICES, LVFO, NACA, NAFO, NASCO, NEAFC, NPAFC, OSPESCA, RECOFI, SEAFDEC, SEAFO, SPC, SPRFMO, WECAFC. تلقت الأمانة بلاغا من لجنة مصايد الأسماك في شمال المحيط الهادئ بأنه لم يكن بالإمكان استكمال الاستبيان وتقديمه من خلال النظام القائم على شبكة الإنترنت بما أن " اتفاقية لجنة مصايد الأسماك في شمال المحيط الهادئ لم تدخل حيز النفاذ بعد ولدى المشاركين تدابير طوعية مؤقتة".

[9] CI, ENDA, FOS, GAA, GGAP, ICSF, ICSPF, MSC, NACEE, OPRT, PCT.

[10] www.fao.org/cofi/cofi2012/64143.

29- وفي عام 2012، نشرت المنظمة المبادئ التوجيهية بشأن مصايد الأسماك الترفيهية، وبذلك أصبح العدد الإجمالي للخطوط التوجيهية الفنية في السلسلة، ثمانية وعشرين.

موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة من قبل الأعضاء

30- لدى معظم الأعضاء سياسات وتشريعات تتعلق بمصايد الأسماك بما يتفق كليا أو جزئيا مع المدونة، ولديهم خطط لإدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية. وتتناول تدابير الإدارة الأكثر شيوعا في المصايد البحرية والمصايد الداخلية، طاقات الصيد وتعالج مسألة حماية الأصناف المعرضة للانقراض. ولم تعطى نفس الأهمية لضمان تناسب مستوى الصيد مع حالة الموارد السمكية البحرية وانتقاء معدات الصيد في المصايد الداخلية.

31- وقد بدأ العديد من الأعضاء بتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك آليات الرصد والتقييم للمساهمة في تنفيذها. وعلى الصعيد العالمي، هناك استغلال مفرط للعديد من المخزونات أو أنها تقترب من الاستغلال الكامل، كما أشارت العديد من التقارير بأن هناك اقترابا للنقاط المرجعية المستهدفة أو أنه قد تم تجاوزها. وقد اعتبر أكثر من نصف الأعضاء أن الصيد العرضي والمصيد المرتجع يشكلان تهديدا لاستدامة الثروة السمكية، وقد وضع العديد منهم خطط رصد رسمية للصيد العرضي والمصيد المرتجع و/أو نفذوا تدابير الإدارة للحد منهما.

32- عموما، أفيد أن رصد عمليات الصيد، من خلال الطرق المختلفة، قوي ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حين أنه أقل من ذلك في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ويبدو أن الأعضاء ملتزمون أكثر بتنفيذ نظام رصد السفن.

33- إن الأطر التمكينية والكاملة، والأطر السياسية، والأطر المؤسسية، لتربية الأحياء المائية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، لا تزال نادرة عموماً. غير أن لدى العديد من البلدان إجراءات لإجراء التقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ولرصد تلك العمليات وتقليل التأثيرات الضارة لإدخال أنواع غريبة إلى أدنى حد، وإن كان هناك حاجة إلى تحسين كل ذلك.

34- تُعطى سلامة الأغذية وضمان الجودة أهمية قصوى من قبل الأعضاء، الذين قد وضعوا بمعظمهم نظاما كاملا وفعالا إلى حد كبير، يمكنهم من ضمان سلامة وجودة الأسماك والمأكولات البحرية. وتم إبراز الفاقد بعد الصيد، ومشاكل الصيد العرضي، والتجهيز والتجارة غير الشرعيين، على أنها مشاكل بصفة عامة، ولكن غالبية الأعضاء اتخذوا تدابير لتخفيفها والتصدي لها.

35- في حين يشارك العديد من الأعضاء في الحصول على تقديرات موثوقة لحالة المخزونات، وفي جمع الإحصاءات عن المصيد وجهود الصيد، ذكر نصفهم تقريبا أن لديهم نقص في الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات لدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. وقد أشار الأعضاء جميعهم تقريبا أن الثغرات في البيانات تقوض تدابير الإدارة. وقد رصد أكثر من

نصف الأعضاء حالة البيئة البحرية بصورة روتينية، وهم يجرون البحوث الرسمية لتقييم تأثير تغير المناخ على مصايد الأسماك أو التنبؤ به.

36- لقد اتخذت العديد من الدول خطوات للحيلولة دون المزيد من الإفراط في طاقات الصيد، وللحد منه ومنع الآثار السلبية للصيد المفرط الموجود، على الرغم من أن نصف الأعضاء فقط قد وضعوا خطة عمل وطنية بشأن طاقات الصيد. وهناك التزام واضح من قبل الأعضاء لتنفيذ خطة العمل الدولية الخاصة بأسماك القرش، وخطة العمل الدولية الخاصة بالطيور البحرية، وخطة العمل الدولية الخاصة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وينفذ ثلاثة أرباع الأعضاء الخطط والبرامج المتعلقة باستراتيجية تحسين المعلومات عن أوضاع المصايد الطبيعية واتجاهاتها، وباستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها.

القيود أمام تنفيذ المدونة والحلول المقترحة

37- أفاد معظم الأعضاء أنهم يواجهون قيوداً في تنفيذ المدونة مماثلة لتلك التي ذكرت من قبل. وتتعلق أكبر هذه القيود بعدم كفاية الموارد المالية والبشرية، والسياسات و/أو الأطر القانونية غير المكتملة، والأبحاث العلمية غير الكافية، والوصول إلى الإحصاءات والمعلومات، ونقص الوعي والمعلومات المتعلقة بالمدونة. وتضمنت أفضل الحلول المقترحة من قبل الأعضاء، الحصول على المزيد من الموارد المالية والبشرية، والمزيد من التدريب والوعي، والمواءمة بين السياسات والأطر القانونية والمدونة، وتحسين البحوث والإحصاءات والوصول إلى المعلومات وتحسين الهياكل المؤسسية والتعاون.

أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

38- تتعلق التدابير الأكثر شيوعاً في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية القائمة، التي حددتها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، بحظر طرق الصيد التدميرية وممارستها، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض، وضمان أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة الموارد السمكية، والإجراءات التي تسمح باستعادة المخزونات المستنفدة، وانتقاء معدات الصيد. وكان حظر طرق الصيد التدميرية، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض ومصالح وحقوق صغار الصيادين، من العناصر الأكثر شيوعاً التي تم تحديدها لخطط إدارة المصايد الداخلية.

39- تتوفر التقديرات الموثوق بها لوضع المخزونات لحوالي 70 في المائة من المخزونات التي تديرها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك[11]. وأفادت غالبية الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي وضعت نقاطا مرجعية محددة، أنه يجري تجاوزها و/أو الاقتراب منها. وفي الحالات التي تم تجاوز النقاط المرجعية فيها، اتخذت خطوات للحد من

[11] ما مجموعه 281 مخزونا تديرهم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي أصدرت تقارير بهذا الشأن.

جهود الصيد، وإجراء البحوث، وضبط قدرات الصيد، وتعزيز نظم الرصد والمراقبة، وفي حالات قليلة إغلاق المصايد. وأفادت معظم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك أن النهج الاحترازي قد طبق على إدارة موارد مصايد الأسماك في منطقة اختصاصها. وتشكل البيانات التاريخية جنباً إلى جنب مع البيانات التي تم جمعها بشكل روتيني من السجلات والمرافئ والمراكب وتراخيص التسجيل، مصادر المعلومات الأكثر استخداماً في عملية الإدارة من قبل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

40- أفادت عدة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك عن التقدم المحرز في تعزيز نظم الرصد والمراقبة، بما في ذلك تنفيذ نظام رصد السفن، فضلا عن التدابير المتخذة فيما يتعلق بالصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.

41- وعلى الرغم من إحراز تقدم من قبل أعضاء الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك في الاضطلاع بإجراءات الممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية، فقد تم تحديد الحاجة إلى تعزيز القدرات التقنية، في جملة أمور، كشرط مسبق لإجراء مزيد من التحسينات في هذا المجال.

42- بذلت الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك الجهود على عدة جبهات وبطرق مختلفة للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن القدرات، وخطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش، وخطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية، وخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. كما أنها أفادت عن انخراطها في تطوير العمليات التي ستحسن من توافر المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها.

المنظمات غير الحكومية

43- حددت المنظمات غير الحكومية المبادئ والمعايير لتنفيذ سياسات صون الموارد السمكية وإدارة المصايد وتنميتها، على أنها هدف المدونة الأكثر أهمية الذي سيؤدي إلى تحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أنها اعتبرت المدونة كصك مرجعي لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لتدابير الإدارة الملائمة. ومن بين المواضيع الأساسية الثمانية التي بلورتها المدونة والخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها المنظمة بشأن الصيد الرشيد، كانت إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية والبحوث بشأن مصايد الأسماك الأولويات الثلاث التي حددتها المنظمات غير الحكومية.

44- تضمنت القيود التي حددتها المنظمات الحكومية لتنفيذ المدونة، الأطر السياسية و/أو القانونية غير المكتملة، والافتقار إلى الوعي والمعلومات بشأن المدونة، وعدم كفاية الأبحاث العلمية والاحصاءات والوصول إلى المعلومات. وقد اعتبرت جهودها في تنظيم حلقات عمل وطنية ودولية، ووضع المبادئ التوجيهية جنبا إلى جنب مع تعزيز معايير تستند إلى المدونة، الأنشطة الأكثر فعالية في نشر المدونة على نطاق أوسع.

45- وفقا للمنظمات غير الحكومية، تشمل التدابير الأكثر شيوعا المدرجة في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية، سواء كان ذلك كليا أو جزئيا، تدابير رامية إلى ضمان أن مستوى الصيد يتناسب مع حالة الموارد السمكية، وتدابير

تسمح باسترداد المخزونات المستنفدة، وتنظيم انتقاء معدات الصيد وحظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة. وأضافت أن حظر أساليب وممارسات الصيد المدمرة، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض تبرز بوضوح في خطط إدارة المصايد الداخلية.

46- أفادت المنظمات غير الحكومية أن الإجراءات الكافية لإجراء التقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية ورصدها والتقليل من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال الأنواع غير الأصلية أو المخزونات المعدلة وراثيا المستخدمة في تربية الأحياء المائية، إما لم تكن موجودة أو أنها كانت بحاجة إلى التحسين.

47- وقد شاركت معظم المنظمات غير الحكومية في الجهود الرامية إلى المساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن القدرات، وخطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش، وخطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية. وأفادت بعض المنظمات غير الحكومية أنها قد أسهمت في تعزيز توافر أفضل الأدلة العلمية لدعم حفظ وإدارة الموارد السمكية واستخدامها المستدام، وغيرها من الأنشطة للمساعدة في تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات عن أوضاع المصايد الطبيعية واتجاهاتها.

الاستبيان على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات

48- يوحي التحسن بشكل ملحوظ في معدل الاستجابة أن مزيدا من الوعي وضبط الاستبيان وتطوير نظام المعلومات المرتبطة به أمر جدير بالاهتمام. وقد قدم عدد من الأعضاء والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية تعليقات ومقترحات تتعلق ببعض الأسئلة، وسيكون هناك فائدة في النظر فيها كلها في الاستبيان القادم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير ميزات ووظائف إضافية للنظام الناجح على شبكة الإنترنت، لتعزيز سهولة الاستخدام، وإدارة نظام قاعدة البيانات والمعلومات، وأدوات معالجة البيانات، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من الجولة الأولى.

الجزء الثالث

مسائل أخرى تتصل بتنفيذ الصيد الرشيد

الجوانب المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

49- من المتوقع أن بدء سريان اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 الخاصة بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء سيعزز الجهود الدولية للحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ونتيجة لذلك، سيساهم أيضا في تعزيز إدارة مصايد الأسماك والحوكمة على جميع المستويات. ولكن، لتكون فعالة، يتعين على الأطراف المضي قدما في وضع استراتيجيات التنفيذ، مدعومة بسياسة سليمة، والأطر القانونية والمؤسسية، وكذلك الآليات التشغيلية المدعومة بالموارد البشرية والمالية الكافية. واعتبارا من 13 مارس/ آذار 2014، أودع عشرة أعضاء [12] صكوكهم لقبول الاتفاق والتصديق عليه والموافقة عليه أو الانضمام إليه.

50- وفي الوقت نفسه، شرعت منظمة الأغذية والزراعة بتسليم سلسلة عالمية من ورش العمل لتنمية القدرات الإقليمية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، لتسهيل انضمامها إلى اتفاقية المنظمة بشأن ترتيبات دولة الميناء من أجل دخولها حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، وللتأكد من أنها مقبولة عالميا وعلى أوسع نطاق ممكن. وتهدف ورش العمل أيضاً، إلى المساهمة في تطوير القدرات القطرية لتعظيم الفوائد المتاحة من خلال الاستخدام الفعال للاتفاقية وتعزيز التنسيق الثنائي شبه الإقليمي و/أو الإقليمي. وقد اتخذت مبادرات إقليمية أخرى بشأن تنفيذ تدابير دولة الميناء وغيرها من الآليات لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من قبل مكاتب المنظمة الإقليمية والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية التي زادت من اهتمامها بالمسألة خلال السنوات الأخيرة. وقد تُرجم دليل المنظمة عن خلفية وتنفيذ اتفاقية المنظمة لعام 2009 بشأن ترتيبات دولة الميناء [13] إلى الإسبانية والفرنسية.

51- في فبراير/ شباط 2013، انتهت المشاورة الفنية بشأن أداء دولة العلم من "الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم"، لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه من خلال التطبيق الفعال لمسؤوليات دولة العلم. ومن المتوقع أن توفر الخطوط المتفق عليها أداة قيمة لتعزيز امتثال دول العلم بواجباتها الدولية والتزاماتها فيما يتعلق برفع أعلام سفن الصيد ومراقبتها. والخطوط التوجيهية معروضة أمام لجنة مصايد الأسماك لإقرارها.

52- وعلاوة على ذلك، تقوم المنظمة بالتعاون الوثيق مع المنظمة البحرية الدولية في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ومؤخرا، أدخلت اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ دولة العلم التابعة للمنظمة البحرية الدولية بندا

[12] صدقت وقبلت وانضمت ووافقت على الاتفاق كل من شيلي، والاتحاد الأوروبي، وغابون، وميانمار، ونيوزيلندا، وسلطنة عمان، وسيشيل، وسري لانكا، وأوروغواي.

[13] تعميم المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 1074.

دائما على جدول الأعمال يتعلق "بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" مع مدخلات من أمانة المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات غير الحكومية.

53- تماشياً مع التوجيهات المقدمة في الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك، ونظراً لأهميتها في المساهمة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، شرعت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين. وبشكل خاص، تم إحراز تقدم في وضع النموذج الأولي، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية المختارة والكيانات الدولية الأخرى، وبالأخذ بعين الاعتبار للمبادرات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت وثيقة استراتيجية COFI/2014/SBD.2، لتشير إلى كيفية المضي قدما من أجل إعداد وتنفيذ السجل العالمي. وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية، في ديسمبر/ كانون الأول 2013، على مقترح برعاية مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة، لضم سفن الصيد التي تتمتع بحمول إجمالية تصل إلى 100 طن أو ما فوق، في خطة الترقيم للمنظمة البحرية الدولية، مما يمكن استخدام رقم المنظمة البحرية الدولية كالتعريف العالمي الوحيد للسفن من هذا النوع. ومن أجل دعم تنفيذ السجل العالمي، تم وضع إطار تنمية قدرات استناداً إلى حلقات العمل الإقليمية والمساعدة التقنية للبلدان الفردية في تلك المناطق.

54- وترد معلومات إضافية عن الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الوثيقة COFI/2014/4.2.

السلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك

55- أثيرت مسألة السلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك في دورة عام 2012 للجنة مصايد الأسماك حيث (أ) رحبت اللجنة بالتعاون القائم بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، في مجال السلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك، مع الإشارة إلى ضرورة مواصلة هذا التعاون؛ (ب) وأبدت ارتياحها لإنجاز العمل على وضع معيار جديد لسلامة سفن الصيد الصغيرة والمباشرة بنشره، فضلاً عن استكمال المبادئ التوجيهية الجديدة المشتركة بين الفاو ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية من أجل مساعدة السلطات المختصة على تنفيذ الصكوك الطوعية بشأن تصميم جميع سفن الصيد من مختلف الأنواع والأحجام وبنائها وتجهيزها[14]؛ و(ج) شددت على أهمية العمل في ما يتعلق بالسلامة البحرية[15]. وفيما يتعلق بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، اتفقت اللجنة على أنه يتعين على المنظمة التركيز على التحديات ذات الصلة بولايتها الأساسية، ويجدر بها بذل جهود مشتركة مع الشركاء بما في ذلك تحسين التنسيق مع الأجهزة الحكومية الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة[16].

[14] تقرير لجنة مصايد الأسماك 30، الفقرة 26 (ي) و (ك).

[15] تقرير لجنة مصايد الأسماك 30، الفقرة 66 (ن).

[16] تقرير لجنة مصايد الأسماك 30، الفقرة 63.

56- في عام 2001، نشرت المنظمة وثيقة السلامة في البحار كجزء لا يتجزأ من إدارة مصايد الأسماك [17]، وهي ورقة تقول بأنه ينبغي دمج السلامة في البحار في الإدارة العامة لمصايد الأسماك في كل بلد. وفي عام 2008، رعت منظمة الأغذية والزراعة، كجزء من دراسة عالمية، 16 دراسة حالة من مختلف أنحاء العالم لإعادة النظر في مسألة العلاقة بين السلامة في البحار وممارسات إدارة مصايد الأسماك أو لمصيد أسماك محدد في كل بلد. والغرض من التقرير التجميعي لدراسات الحالة هذه في طور النشر، هو توثيق (عالميا) العلاقة بين السلامة في البحار وممارسات إدارة مصايد الأسماك، وتوفير مبادئ توجيهية عملية لمديري مصايد الأسماك حول كيفية المساعدة على جعل الصيد أكثر أماناً.

57- أوصى الفريق العامل الثاني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بشأن المسائل المتصلة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يتصل بذلك من مسائل، بأن تقوم المنظمة البحرية الدولية بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة، باستكشاف إمكانية إعداد مشروع اتفاق يتعلق بتنفيذ بروتوكول عام 1993. وبعد وضع صك ملزم قانونا، اعتمد مؤتمر دبلوماسي للمنظمة البحرية الدولية، عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في 11-13 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، اتفاقية كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993، المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام 1977. وبالإضافة إلى تحسين السلامة في البحار، من المتوقع أن يكون اتفاق كيب تاون، الذي قد يدخل حيز التنفيذ خلال السنوات القادمة، أداة مفيدة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما أن سفن الصيد التي تقع ضمن نطاق الاتفاق، ستكون خاضعة لرقابة دولة الميناء. ومؤخرا، وافقت منظمة الأغذية والزراعة على طلب المنظمة الدولية البحرية للحصول على مساعدة منظمة الأغذية والزراعة في تطوير وتنظيم حلقات دراسية إقليمية بشأن تنفيذ اتفاق كيب تاون، ويجري التخطيط لإجراء أول واحدة منها في عام 2014.

58- اعتمدت اتفاقية العمل في صيد الأسماك، 2007 (رقم 188)، في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في عام 2007. وتهدف الاتفاقية إلى ضمان أن الصيادين لديهم ظروف لائقة للعمل على متن سفن الصيد، فيما يتعلق بالمتطلبات الدنيا للعمل على متنها؛ وشروط الخدمة؛ والإقامة والطعام؛ والسلامة المهنية وحماية الصحة؛ والرعاية الطبية والضمان الاجتماعي. واعتمد مؤتمر العمل الدولي أيضاً قرارا بشأن رقابة دولة الميناء، يدعو منظمة العمل الدولية إلى الحصول على الخبرة الفنية من منظمة الأغذية والزراعة حول هذه القضية.

59- ستدخل الاتفاقية رقم 188 حيز التنفيذ عندما يتم التصديق عليها من قبل عشرة أعضاء من منظمة العمل الدولية (بما في ذلك ثماني دول ساحلية). وقد نظمت منظمة العمل الدولية، التي تشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في التصديق على الاتفاقية، منتدى حوار عالمي في جنيف خلال فترة 15-17 مايو/ أيار 2013، لمناقشة التحديات أمام تنفيذ الاتفاقية، ولتقييم كيف يمكن استخدامها كأداة لمعالجة القضايا الرئيسية في القطاع، ولتبادل الممارسات الجيدة والخبرات، ولتقديم التقارير واستعراض الأنشطة الترويجية، ولتوفير معلومات مستكملة عن حالة الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية والتصديق عليها. وتم تسليط الضوء على أهمية قطاع الأمن الغذائي العالمي ومعالجة مشاكل الصيد غير القانون دون إبلاغ ودون تنظيم، ودعا المنتدى المدير العام لمنظمة العمل الدولية إلى الاستمرار في توسيع نطاق

[17] تعميم منظمة الأغذية والزراعة عن مصايد الأسماك رقم 966.

الشراكات الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، لتعزيز اتساق السياسات والبرامج في قطاع مصايد الأسماك ولتشجيع التصديق على الاتفاقية رقم 188 والتنفيذ الفعال لها.

60- ويرد موجز لأنشطة المنظمة التي تدعم تنفيذ المدونة فيما يتعلق بالسلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك في الوثيقة COFI/2014/Inf.14.

تدابير مكافحة القرصنة

61- في 15 مايو/ أيار 2012، عقدت المنظمة البحرية الدولية مؤتمرا بشأن بناء القدرات لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وكان المخرج الرئيسي للمؤتمر، الالتزامات المشتركة بشراكة استراتيجية بين المنظمة البحرية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، لمكافحة القرصنة على سواحل الصومال وقبالتها. وفي الدورة العادية الثامنة والعشرين لجمعية المنظمة البحرية الدولية، التي عقدت من 24 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 4 ديسمبر/ كانون الأول 2013، ذكرت بعض الوفود الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في سياق الأنشطة غير المشروعة في البحار ودعت إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

تنفيذ الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع

62- قد تذكر اللجنة أنه في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك لعام 2009، طُلب من المنظمة أن تضع المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع (المبادئ). وفي الدورة التاسعة والعشرين (فبراير/ شباط 2011) أيدت لجنة مصايد الأسماك المبادئ[18]، وأوصت كذلك بأن تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم في تنمية القدرات وتنفيذ المبادئ التوجيهية. وفي الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك، اقترحت اللجنة مواصلة الاهتمام بمسألة الصيد العرضي والمصيد المرتجع للتأكد من أنها عولجت على نحو شامل في تقييمات الحفظ والإدارة، في إطار نهج النظام الإيكولوجي.

63- وبعد إقرار المبادئ التوجيهية، كانت منظمة الأغذية والزراعة استباقية، مع شركائها، في تطوير سلسلة من مشاريع إدارة الصيد العرضي العالمي كجزء من استراتيجية التنفيذ العالمية للمنظمة. وتتوفر صياغة هذا العمل في الوثيقة COFI/2014/Inf.13.

64- وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، يمكن تحقيق المزيد من الفعالية في تنفيذ المبادئ التوجيهية من خلال:

[18] www.fao.org/docrep/015/ba0022t/ba0022t00.pdf.

- توفير معلومات مستكملة عن المصيد المرتجع في مصايد الأسماك البحرية في العالم، وتطوير الأدوات لرصد وتقييم ودمج المرتجع كمكون للفاقد الغذائي والهدر في سلاسل قيمة مصايد الأسماك؛
- التحقيق في الحوافز والمثبطات المرتبطة في (1) استيعاب تكنولوجيات التخفيف من الصيد العرضي والمصيد المرتجع من قبل مشغلي السفن، و (2) التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتطبيق الأطر التنظيمية البديلة؛
- مساعدة تقنية أكبر لدعم الاختبار الميداني وشرح تكنولوجيات التخفيف من الصيد العرضي والمصيد المرتجع، بما في ذلك استخدام أدوات جديدة مثل المراقبة الإلكترونية ونظم الإبلاغ؛
- توسيع نطاق المساعدة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، إلى أنواع العتاد الأخرى حيث يوجد تفاعل مع الأنواع المهددة بالانقراض والأنواع المحمية، مثل الشباك الخياشمية والخيوط الطويلة؛
- زيادة الحوار مع مشغلي سفن الصيد ومديري الموارد، وخلق الجسور بين البحوث المتطورة، والتكنولوجيات، والصيادين، والمعالجين، وتجار الجملة، وتجار التجزئة، وصناع القرار، والمستهلكين.

65- وإن اللجنة مدعوة إلى استعراض الوثيقة COFI/2014/Inf.13 وإلى التعليق على كيفية تسريع عمل منظمة الأغذية والزراعة للتنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية ولتوسيعها إلى مصايد أسماك أخرى ذات أولوية، حيث يشكل الصيد العرضي والمصيد المرتجع مصدر قلق.

الإجراءات المقترح أن تتخذها اللجنة

66- يرجى من اللجنة:

- (أ) إبداء ملاحظاتها على دور المنظمة في إعداد التقارير عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وكيف يمكن للجنة مصايد الأسماك أن تسهم فيه وتستفيد منه بأفضل طريقة؛
- (ب) إبداء ملاحظاتها على مدى خدمة مطبوع حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لهذا الدور وكيف يمكن تحسينه؛
- (ج) إعطاء توجيهات حول عمل المنظمة في المستقبل في هذا المجال؛
- (د) أن تأخذ علماً بالتحسن الجذري في معدل الاستجابة للاستبيان وتشجيع الأعضاء على الحفاظ/ تحسين التزامهم في الاستجابة للاستبيان عن تقارير لاحقة؛

- (هـ) تقديم المشورة بشأن استعراض محتويات الاستبيان المتعلق بالمدونة، ومواصلة تطوير النظام ذي الصلة على شبكة الإنترنت، مع مراعاة الفقرة 48؛
- (و) أن تأخذ علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ المدونة ومعالجة الثغرات والقيود التي تم تحديدها على مختلف مكونات المدونة والصكوك ذات الصلة؛
- (ز) توفير التوجيه بشأن كيفية مواصلة توسيع وتعميق تنفيذ المدونة؛
- (ح) أن تأخذ علماً بالتطورات بشأن وضع وتنفيذ الصكوك الدولية والجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- (ط) أن تأخذ علماً بالتقدم المحرز بشأن السلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية؛
- (ي) أن تأخذ علماً بالتقدم المحرز وأن تقدم المشورة بشأن كيفية تسريع وتوسيع نطاق التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع.